تحرك عاجل

تجديد الاعتقال الإداري لأحد العاملين بمنظمة غير حكومية

جددت محكمة عسكرية إسرائيلية للمرة الثالثة، فترة الاعتقال الإداري لعبد الرازق فراج الذي يعمل لدى منظمة غير حكومية، إلى ثلاثة أشهرٍ آخرين؛ فلا تزال إسرائيل تحتجزه، منذ 325 يومًا، دون أن تُوجه له تهمة أو أن يُقدم للمحاكمة.

تَجدَد أمر الاعتقال الإداري الصادر بحق **عبد الرازق فراج**، في 10 إبريل/نيسان 2018، للمرة الثالثة، إلى ثلاثة أشهرٍ آخرين؛ ومن المتوقع الآن أن تنتهي فترة اعتقاله في 17 يوليو/تموز 2018. وكان قد اعتقله جنود إسرائيليون في حوالي الساعة الثالثة فجرًا من 21 مايو/أيار 2017، بمنزله في رام الله بالأراضي الفلسطينية المحتلة. وأصدر الحاكم العسكري للضفة الغربية بحقه أمرًا بالاعتقال الإداري لمدة أربعة أشهرٍ، في وقت لاحق من ذلك اليوم، دون التحقيق معه قبل ذلك. وكان من المقرر، في بادئ الأمر، أن تنقضي فترة أمر الاعتقال في 20 سبتمبر/أيلول 2017، إلا أنه قد تجدد ثلاث مرات منذ ذلك الحين. كما يجري احتجاز عبد الرازق فراج حاليًا في سجن عوفر، بالقرب من مدينة رام الله.

ويشارك عبد الرازق فراج في حملة لمقاطعة المحاكم العسكرية الإسرائيلية، نظمها الفلسطينيون المحتجزون رهن الاعتقال الإداري ومحاموهم للمطالبة بإنهاء استخدام إسرائيل للاعتقال الإداري، الذي استمر لمدة عقدٍ، والذي يسمح باحتجاز الأشخاص، دون أن تُوجه لهم تهم أو أن يُقدموا للمحاكمة، بناءً على أوامر عسكرية قابلة للتجديد إلى أجل غير مسمى. وتمر حملة المقاطعة، التي أُعلن عنها في 13 فبراير/شباط 2018(http://cda.gov.ps/index.php/ar/ar-news/5025-2018-02-20-08-49-53)، بشهرها الثاني، بينما لا تزال السلطات الإسرائيلية تؤكد، في الوقت الحالي، أوامر الاعتقال الإداري، دون حضور المعتقلين أو محاميهم جلسات الاستماع بالمحكمة.

وأمضى عبد الرازق فراج، الذي يبلغ من العمر 55 عامًا، عشرة أعوامٍ من عمره رهن الاعتقال الإداري، وما مجموعه 16 عامًا بالسجون الإسرائيلية. ففيما بين 1985 و1991، قضى حكمًا بالسجن لمدة ستة

أعوامٍ، أصدرته محكمة إسرائيلية بحقه بتهمة انتمائه إلى "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" (وهي حزب سياسي يساري له جناح مسلح تحظره إسرائيل). كما اعتُقل ست مرات، ووُضع في كلٍ مرة قيد الاعتقال الإداري، منذ إطلاق سراحه. وأمضى ما مجموعه 120 شهرًا (3560 يومًا) رهن الاعتقال دون أن تُوجه له تهمة أو أن يُقدم للمحاكمة.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو العبرية أو الإنجليزية، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات الإسرائيلية إلى أن تطلق سراح عبد الرازق فراج، وجميع من وُضعوا قيد الاعتقال الإداري، ما لم توجَه لهم على وجه السرعة، تهم بارتكاب جرائم معترف بها دولياً، وأن يُحاكموا في إطار إجراءات تلتزم بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة؛
- دعوة السلطات الإسرائيلية إلى أن توقف المضايقة والاعتقال التعسفي ضد الفلسطينيين الذين يعملون بمنظمات المجتمع المدني، التي تشمل جمعيات حقوق الإنسان؛
- حث السلطات الإسرائيلية على أن تتخذ على الفور، الخطوات لإنهاء ممارسة الاعتقال الإداري.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 25 مايو/أيار 2018 إلى الجهات التالية:

Minister of Defence
Avigdor Liberman
Ministry of Defence
37 Kaplan Street,
Hakirya Tel Aviv 61909, Israel
Email: minister@mod.gov.il
pniot@mod.gov.il
Fax: +972 3 691 6940
Salutation: Dear Minister

Commander of the IDF – West Bank
Major-General Roni Numa
GOC Central Command

Military Post 02367, Battalion 877

Israel Defence Forces, Israel

Fax: +972 2 530 5741, +972 2 530 5724

Salutation: Dear Major-General Roni Numa

وتُرسل نسخ إلى:

Minister of Public Security

Gilad Erdan

Kiryat Hamemshala

PO Box 18182

Jerusalem 91181, Israel

Fax: +972 2 584 7872

Email: gerdan@knesset.gov.il

Salutation: Dear Minister

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

تحرك عاجل

تجديد الاعتقال الإداري لأحد العاملين بمنظمة غير حكومية

معلومات إضافية

يبلغ عبد الرازق فراج من العمر 55 عاماً، وهو أب لابنين وحاصل على بكالوريوس في علم الاقتصاد ودبلوم في الإدارة من جامعة بير زيت. كما أنه المدير المالي والإداري لـ"اتحاد لجان العمل الزراعي"، وهي منظمة غير حكومية مقرها في رام الله بالأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث يعمل بها منذ أكثر من 30 عامًا. وقد أُنشئ "اتحاد لجان العمل الزراعي" في 1986 لدعم المزارعين الفلسطينيين الذين تضرروا جراء الاحتلال الإسرائيلي وسياسات مصادرة الأراضي. ويهدف الاتحاد إلى بناء قدرات المزارعين لتحسين مستوياتهم المعيشية، ولحماية حقوقهم في الأراضي.

وبدأ فراج إضرابًا عن الطعام، في 2012، قُرابة 24 يومًا، للاحتجاج على أوضاع الاحتجاز داخل سجن عوفر، إلى جانب محتجزين آخرين قيد الاعتقال الإداري. وفي هذا الوقت، أعلن ألفا سجينٍ ومعتقلٍ فلسطيني إضرابًا جماعيًا عن الطعام، للاحتجاج على أوضاع الاحتجاز السيئة، والحبس الانفرادي، وحرمان المحتجزين من تلقي زيارات من أسرهم، والاحتجاز دون تهمة أو محاكمات. وأُنهي الإضراب في 14 مايو/أيار 2012، عقب صفقة عُقدت مع السلطات الإسرائيلية بوساطة مصرية. كما بدأ فراج إضرابًا عن الطعام مجددًا في إبريل/نيسان 2014، مع محتجزين آخرين قيد الاعتقال الإداري، للاحتجاج على سياسة الاعتقال الإداري التي تنتهجها إسرائيل. واستمر الإضراب لأكثر من 60 يومًا إلى أن انتهى، بعدما توصل المُعتقلون إداريًا إلى اتفاقٍ مع "إدارة السجون الإسرائيلية".

وقد تضررت أسرة عبد الرازق فراج كثيرًا جراء اعتقاله المستمر، وحالة عدم التيقن التي تعانيها بشأن تاريخ إطلاق سراحه. فقد أخبر ابنه باسل منظمة العفو الدولية: "لقد قررت مغادرة جامعتي بجينيف لبضعة أسابيع، آملاً في أن يُطلق سراح أبي. فقد حلمت باليوم الذي يُلَم فيه شمل أسرتنا مجددًا. ولكن، كما هو الحال دائمًا، يقف الاحتلال في طريق آمالنا وأحلامنا بعيش أي لحظات نشعر فيها بالفرح".

وكما يجري في جميع حالات الاعتقال الإداري، أُبقيت "الأدلة" التي تُدين فراج سرًا، ولم يتسن له أو لمحاميه الاطلاع عليها؛ مما ينتهك مبدأً أساسيًا من معايير المحاكمة العادلة.

وهكذا، تستخدم إسرائيل الاعتقال الإداري، الذي عملت به ظاهريًا كإجراءٍ استثنائي لاحتجاز الأشخاص الذين يشكلون خطرًا جسيمًا ووشيكًا على الأمن، كبديلٍ لاعتقال الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم جنائية واتهامهم ومحاكمتهم، أو لاعتقال الأشخاص الذين لا يجب اعتقالهم على الإطلاق. ويمكن تجديد أمر الاعتقال إلى أجلٍ غير مسمى؛ كما تُبقى الأدلة سرًا، مما يعني أنه لا يمكن للمعتقلين فعليًا الطعن ضد قانونية اعتقالهم أو معرفة الوقت الذي سيُطلق فيه سراحهم. وترى منظمة العفو الدولية أن بعض الفلسطينيين المعتقلين إداريًا لدى إسرائيل سجناء رأي، احتُجزوا لمجرد ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والانضمام إليها. ومنذ أكتوبر/تشرين الأول 2015، ارتفعت وتيرة العنف في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة بصورة حادة. وكما جرت العادة خلال الفترات الأخرى التي تتصاعد فيها حدة التوتر داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، ردت السلطات الإسرائيلية بشن حملات اعتقال جماعي، وبإصدار المزيد والمزيد من أوامر الاعتقال الإداري، وبمواصلة استخدامه بحق الأطفال. ووفقًا لمنظمة حقوق الإنسان الفلسطينية "مؤسسة الضمير"، بلغ عدد المعتقلين الذين احتجزتهم إسرائيل، بموجب أوامر الاعتقال الإداري، اعتبارًا من مارس/آذار 2018، دون أن تُوجَه لهم تهم أو أن يُقدموا للمحاكمة، 427 معتقلاً، من بينهم ثلاثة أطفال.

وتقع جميع السجون الإسرائيلية المُحتجز بها معتقلون فلسطينيون بموجب أوامر بالاعتقال الإداري داخل إسرائيل، عدا سجنًا واحدًا. ويشكل اعتقال الفلسطينيين من أهالي الأراضي الفلسطينية المحتلة داخل إسرائيل انتهاكًا للقانون الدولي. فتنص "اتفاقية جنيف الرابعة" على وجوب احتجاز المعتقلين من سكان الأراضي المحتلة في الأرض المحتلة نفسها، وليس في أرض سلطة الاحتلال.

كما وثَّقت منظمة العفو الدولية تصاعدًا في أعمال الترهيب من جانب الحكومة الإسرائيلية ضد منظمات المجتمع المدني الفلسطينية، ونشطاء حقوق الإنسان، في الأراضي الفلسطينية المحتلة. واتخذت إسرائيل أيضًا خطوات لفرض قيود على حرية التعبير داخل إسرائيل نفسها، إذ يلجأ المسؤولون إلى عميات الترهيب وحملات التشويه لاستهداف منظمات حقوق الإنسان والعاملين بها.

الاسم: عبد الرازق فراج

النوع: ذكر

التحرك العاجل: UA 72/18 رقم الوثيقة: MDE 15/8209/2018 إسرائيل والأراضي المحتلة بتاريخ: 13 إبريل/نيسان 2018